قرض من البنك الدولي لتمويل مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية في بلادنا

القاهرة / سبأ

وقعت الجمهورية اليمنية والبنك الدولي أول أمس بالعاصمة المصرية القاهرة على اتفاقية قرض بعشرين مليون دولار أمريكي للمساهمة في تمويل مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية.

وينفذ المشروع في خمس محافظات صنعاء وحجة والمحويت والحديدة ولحج بتكلفة ٣٣ مليون دولار يساهم البنك الدولي بعشرين مليون دولار فيما تمول الحكومة ثلاثة ملايين وتبقى عشرة ملايين دولار يساهم بها مانحون آخرون وقع الاتفاقية عن الجانب اليمني المهندس عبدالله حسن الشاطر وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي وعن البنك الدولي السيدة ماري هيلن رئيسة فريق التفاوض.

وفي تصريح لوكالة الإنباء اليمنية سبأ أوضح المهندس عبدالله الشاطرأن المشروع يهدف إلى بناء القدرات للمزارعين في الجمعيات والمنظمات الزراعية في المحافظات الخمس المستهدفة في مجال البذور والثروة الحيوانية والبنية التحتية والإقراض الصغير.

وأضاف"إن المشروع الذي سيبدأ العمل به في النصف الثاني من العام الحالي٢٠٠٦ستقوم بتنفيذه وزارة الزراعة عبر الهيئات والمؤسسات التابعة لها والصندوق الاجتماعي للتنمية".

حضر التوقيع السفير عبد الوهاب الحجري سفير اليمن بواشنطن وممثلون عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الزراعة والصندوق الاجتماعي للتنمية في بلادنا و مسئولو البنك الدولي في المركز الإقليمي بالقاهرة.

سوق الاتصالات اليمنية تشهد تنافسا قويا بين مشغلي الهاتف الجوال

دخول مشغل ثالث للجوال ابتداء من منتصف العام الجاري

صنعاء/ سبأ:

تشهد سوق الاتصالات في اليمن تنافسا قويا بين مشغلي الهاتف الجوال سعيا لكسب ثقة المستهلك خاصة بعد إعلان وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات العمل بالمشغل الثالث نظام (جي إس إم) ابتداء من منتصف العام الجاري.

وأوضح المهندس عبدالملك المعلمي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) أن فتح باب التنافس في قطاع الاتصالات يهدف إلى تعزيز هذا القطاع وخلق التنافس بين شركات الـ (جي إس إم) وتقديم خدمات جيدة بجودة عالية وكلفة مخفضة.

وقال المعلمي " إن شبكة الاتصالات في اليمن حققت نقلة نوعية في جميع محافظات الجمهورية ، وإننا نعتبر في المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية في شراكة مع شركات الهاتف النقال ويربطنا والقاسم المشترك فيما بيننا للارتقاء بخدمة الاتصالات في اليمن ".

وأضاف" إن هذه الشراكة والاتفاق تنطلقان من حرص الحكومة ممثلة بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات على ترجمة توجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الرامية إلى تطوير ونشر خدمات الاتصالات في عموم ارجاء الوطن ليتمكن المواطن من الحصول عليها بسهولة ويسر وبكلفة تراعى فيها ظروفه الاقتصادية والمعيشية ".

وأشار وزير الاتصالات إلى أن السوق اليمنية غير متشبعة حتى الان بخدمة الهاتف النقال مقارنة بعدد السكان في اليمن البالغ حوالي ٢٠ مليون نسمة ، حيث أن عدد المشتركين في الخدمة لا يتجاوز ٥ر١ مليون ونصف ، في حين يفترض ان يكون العدد ٥ مليون مشترك ،ومنوها بأن هذه المؤشرات تعطي فرصة لتقديم الخدمة الهاتفية لحوالي ثلاثة ملايين ونصف لم يشتركوا بعد في خدمة الهاتف النقال.

تحت رعاية محمد بن راشد آل مكتوم

مؤتمر الاقتصاد الإسلامي الدولي التاسع يناقش قضايا الشريعة

دبي/ وكالات

تعقد الدورة التاسعة لمؤتمر الاقتصاد الإسلامي الدولي في دبي بين ١٩ و ٢٢ مارس ٢٠٠٦ برعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي وذلك بمشاركة كبار الشخصيات المصرفية وخبراء الاقتصاد الإسلامي حول العالم.

ويشكل المؤتمر مناسبة مهمة تجمع المختصين في قطاع الاقتصاد الإسلامي لمناقشة أفكار جديدة ومبدعة لتحديث هذا القطاع الذي يشهد نمواً كبيراً.

وسيشارك في المؤتمر أكثر من خمسين متحدثاً يتناولون قضايا مختلفة تتعلق بالاقتصاد الإسلامي من ضمنها إدارة الأصول والمسؤولية الاجتماعية وآفاق الخدمات المصرفية الإسلامية للافراد والاستثمار وبطاقات الائتمان الإسلامية وتمويل الشركات والخدمات المصرفية الإلكترونية والتمويل السكني والتأمين وغيرها من الموضوعات.

وقالت كريستيانا تستيرو مديرة المؤتمر: »تطور الاقتصاد الإسلامي حول العالم بشكل كبير خلال السنوات الماضية وأصبح اليوم يمتلك أكثر من نصف تريليون دولار وهو يستطيع الحفاظ على وتيرة النمو هذه والاستفادة من إمكانياته في المرحلة اللاحقة.

وسيكون للمؤتمر اثر كبير في تطوير هذا القطاع من خلال تبادل وجهات النظر والخبرات ومناقشة القضايا الأساسية التي تحكم تقدم قطاع الاقتصاد الإسلامي. لقد عزز المؤتمر دوره في هذا المجال.

حيث استقطب العام الماضي أكثر من ٣٠٠ مشارك ويتزايد عدد المشاركين في كل دورة مع ازدياد الاهتمام بقضايا هذا القطاع الهام ونمو الاقتصاد الإسلامي على مستوى خدمات الأفراد وخدمات الشركات.

وسيقام على هامش المؤتمر حفل لتوزيع جائزة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم للتميز في الاقتصاد الإسلامي حيث ستقدم الجائزة تقديراً للأداء المتميز في مجال الاقتصاد الإسلامي. كما سيقام معرض يشارك فيه عدد من الشركات حيث تعرض المنتجات والحلول المتوافق مع أحكام الاقتصاد الإسلامي.

وسيتم مناقشة دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، بالإضافة إلى قضايا أخرى تتناول الجانب الأخلاقي للاقتصاد الإسلامي. كما سيناقش المؤتمر قضية وجود عدد قليل من خبراء الشريعة حول العالم وستنظم ورشة عمل لتدريب خبراء شريعة جدد في مجال الاقتصاد الإسلامي.

فرص اليمن الاستثمارية أمام رجال الأعمال العرب والروس

صنعاء/متابعات:

يشارك وفد من رجال المال والأعمال اليمنيين في اجتماعات مجلس رجال الأعمال العربي الروسي الذي تستضيفه العاصمة السعودية الرياض أواخر فبراير المقبل.. وذكر مدير العلاقات الخارجية بالاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية عبدالرحمن شجاع أن الوفد اليمني الذي يرأسه يوسف عبدالودود عضو المجلس العربي الروسي سيستعرض أمام الاجتماعات التي تستمر للفترة من ٢٨ فبراير إلى ١ مارس عدداً من مجالات الفرص الاستثمارية في اليمن في مختلف القطاعات الاقتصادية الواعدة .. وأشار شجاع إلى أن الاجتماعات ستناقش الواقع الاقتصادي العربي والروسي ودراسة الفرص الاستثمارية المتاحة لدى الجانبين وكذا تناول موضوع الاستثمارات في مجالات الصناعات التحويلية والتعدينية والمصارف والواسطة المالية والزراعة والري والطباية والتامين ومشاريع البنية التحتية والسياحة والاقتصاد والنقل والطاقة والمعارض للصناعات غير البترولية.

بدء العمل في مصنع لإنتاج الحديد بالريان

صنعاء/متابعات:

بدأ العمل في إنشاء مشروع مصنع لإنتاج الحديد المسلح في مدينة الريان بمحافظة حضرموت والمقدر تكلفته الاستثمارية بنحو ٦٥ مليون دولار ,وقال عبدالله عبدربه مدير عام الاستثمار في محافظة حضرموت نشره موقع٢٦ سبتمبرنت إن مستثمري هذا المشروع يمنيون ممثلون بشركة المكلا للحديد والصلب المحدودة ,وتوقع أن يبدأ الإنتاج من هذا المصنع وهو الثاني من نوعه الذي يتم إنشاؤه في اليمن منتصف العام المقبل وتقدر طاقته الإنتاجية بنحو ٧٠٠ ألف طن سنويا. ووصف عبد الله عبد ربه حركة الاستثمار بالمحافظة بالنشطة جداً وأوعز ذلك إلى مميزات قانون الاستثمار الجديد وما يمنحه من تسهيلات للمستثمرين والبيئة الاستثمارية الموجدة بحضرموت وأعلن مشروع سياحي تم الانتهاء من تجهيزه أخيرا ويجري حالياً الإعداد لافتتاحه قريباً بتكلفة استثمارية بلغت ١٨٩مليون ريال وقال إن المشروع عبارة عن فندق سياحي خمسة نجوم لأحد المستثمرين اليمنيين المقيمين في الأمارات العربية المتحدة مكون من أربعه طوابق ويظم عددا من الأجنحة والملحقات.

إلى ذلك قدر عبدربه عدد المشاريع السياحية المنفذة بمحافظة حضرموت منذ عام ٩٠وحتى ٢٠٠٥م بـ١٩ مشروعا سياحيا من فنادق وشاليهات ومطاعم درجة أولى وملاهي أطفال بتكلفة إجمالية قدرها ثلاثة مليار و٥٢٥ مليون و٩١٢ ألف ريال فيما بلغ عدد المشاريع الصناعية المنفذة خلال نفس الفترة ٦٥ مشروعا وتقع في مديرية ساحل حضرموت وتتمثل في مصانع لتعليب الأسماك ومشاريع متعلقة بالمياه وورش فنية وقطع غيار وغيرها من المشاريع الصغيرة وبلغت كلفتها الاستثمارية أربعة مليارات ريال.

معرقلاً خطط التطوير وزيادة الإنتاج

العنف في نيجيريا يطل برأسه مجدداً على أسواق النفط العالمية

عاد مسلسل العنف الدائر في نيجيريا ليطل برأسه مجدداً على أسواق النفط، ليسهم مع غيره من الضغوط المرتبطة بالعوامل السياسية في إرسال أسعار النفط إلى مستويات سعرية عالية، وليبقي بالشكوك حول مستقبل إمدادات أكبر دولة إفريقية منتجة للنفط، وثامن منتج على مستوى العالم. وقد أثقلت الأنباء عن تردي الوضع الأمني والسياسي في منطقة دلتا النيجر على أسواق النفط، إذ أعلنت شركة النفط البريطانية الهولندية »رويال دتش شل« العملاقة للنفط في لندن عن اختطاف أربعة من عمالها من قبل جماعة مسلحة في جنوب نيجيريا.

وقالت إن جماعة مسلحة هاجمت أحد القوارب في حقل »إي إيه« للنفط واختطفت العمال الأربعة في دلتا نهر النيجر حيث تشكو الجماعات المحلية من أنهم لا يستشعرون فائدة الثروة النفطية في المنطقة. ويطالب الخاطفون غالباً في مثل هذه الحالات بفدية ويفرج عن الرهائن من دون أن يصابوا بأذى.

ولكن وردت مشاهد أخرى تبين احتدام القلاقل في هذه المنطقة الغنية بالنفط، حيث وقع انفجارا في خط أنابيب للنفط الخام في نيجيريا دفع شركة »رويال داتش شل« إلى خفض الإنتاج ١٠٠ ألف برميل يومياً.

وفي ضوء هذه الأوضاع المتردية، تفاعلت أسواق النفط بسلكها مسار الصعود، وكان الوضع في نيجيريا أحد العوامل الرئيسية الضاغطة على صعود السعر إلى مستوى ٦٦ دولاراً للبرميل، نظراً لتقلص الإمدادات النفطية النيجيرية بكمية تزيد على ٢٢٠ ألف برميل يومياً، وهو ما شكل أحد العوامل التي حفزت أسعار النفط على تجاوز سعر ٦٧ دولاراً للبرميل.

تأزم الوضع السياسي

وتعتبر هذه القلاقل انعكاساً لوضع سياسي متأزم قابل للتفجر من وقت لآخر، حيث سبق للشركة ذاتها تعرضها لأعمال عنف مماثلة، فعلى سبيل المثال، استأنفت شركة شل النفطية في أواخر العام المنصرم عملياتها »في شكل محدود« في منطقة إنتاج النفط جنوب نيجيريا.

وذلك بعدما تعرض أحد أنابيب النفط لعمليات تفجير أدت إلى مقتل ثمانية أشخاص على الأقل وارغام »شل« على تعليق عمليات تسليم النفط لزبائنها.

لكن ورغم ذلك فإن مسألة السيطرة على النفط وعائداته قد أججت لهيب الصراعات العرقية والاضطرابات الدينية التي تشهدها نيجيريا والتي ازداد أوارها في السنوات الأخيرة. حيث يطفو على سطح الأزمات السياسية التي تشهدها نيجيريا قضية توزيع العائدات النفطية.

تأتي هذه التداعيات السياسية في الوقت الذي ترتفع فيه كذلك حدة الانتقادات من جانب دعاة حماية البيئة الذين ينحون باللائمة على التلوث البيئي الذي تشهده بعض مناطق نيجيريا.

ومن جانب منظمات مناهضي الفساد ودعاة انقاذ القطاع العام، وتزايد مطالب سكان منطقة دلتا النيجر التي يتركز فيها معظم النفط النيجيري بالحصول على نصيب أوفر من هذه العوائد لاستغلالها في تنمية مناطقهم.

ويعزى عدم استقرار الأوضاع في قطاع العمال إلى النفط، حيث يطالب هؤلاء النيجيريون الشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع ـ خاصة الأميركية ـ بتقاسم عوائد النفط بشكل عادل.

وغير بعيد عن الاضطرابات الناشئة عن سوء توزيع العائدات النفطية، انتشرت عمليات نهب النفط نفسه وهي العمليات التي تتسبب في فقدان ما يقارب ١٠٪ من الإنتاج الكلي للنفط النيجيري.

وقد تسبب سوء توزيع عائدات النفط واحتكارها في أيدي فئة قليلة العدد مرتبطة المصالح بالشركات الأميركية إلى قيام العمال بإضرابات كثيرة، وقيام مسلحين نيجيريين بشن هجمات على أنابيب النفط وخطف رهائن من العاملين الأجانب في هذه الشركات، الأمر الذي جعل قضية النفط أحد مسببات الاضطرابات السياسية التي تشهدها البلاد جنبا إلى جنب مع الإرث القديم من الاضطرابات العرقية والصراعات الدينية.

خطط طموحة لزيادة الإنتاج النفطي

ورغم اختلاط النفط بجملة من القضايا الاجتماعية والسياسية، إلا أنه من المتوقع أن تؤدي أعمال العنف إلى تعطيل الخطط التي أعلنتها الحكومة النيجيرية الخاصة بتطوير وزيادة إنتاجها النفطي.

وقد أنعشت توقعات الحكومة النيجيرية بشأن آفاق إنتاجها النفطي، إلى حد تصور أن ما سوف يحل دون مضيها قدما على مسارها عوائدها وإنتاجها النفطي هو حصص الإنتاج التي تضعها منظمة الدول المصدرة للنفط »أوبك«.

وفي هذا السياق، أعلنت الحكومة النيجيرية عن أنها تعتزم مضاعفة عوائدها وإنتاجها النفطي خلال السنوات الخمس المقبلة، وذلك على خلفية توقعاتها بضخ النفط من الحقول النفطية البحرية خلال فترة وجيزة.

الأمر الذي سيعزز بقوة القدرة المالية النيجيرية خاصة في ظل أسعار النفط المرتفعة حالياً، ويجعل هذه البلد ضمن أكبر عشر دول منتجة للنفط في العالم . وعززت هذه الخطط التوقعات بأن يتم الإعلان عن منح امتيازات جديدة، وأن يقفز معدل الإنتاج الحالي والذي يبلغ ٢,٥ مليون برميل يومياً، إلى مستويات قياسية خلال عشر سنوات.

وعليه، فقد سبق لآدموند دوكورو مستشار الرئيس النيجيري لشؤون الطاقة في وقت سابق من العام الماضي أن صرح بأنه سوف يتم إطلاق جولة جديد لإعطاء تراخيص للكشف عن البترول والغاز.

وأضاف مستدركا أنه سيتم إعلان المعلومات الخاصة بالمناطق التي ستشملها الامتيازات، في المستقبل القريب، وأنه سيجري تنظيم أربعة مؤتمرات لهذا الغرض في كل من لندن وهيوستين وبكين وسنغافورة، حيث سيتم عرض المعلومات التفصيلية عن ٦١ منطقة ستشملها الامتيازات.

وتابع دوكورو بقوله »نحن وجهنا الدعوة لوزارات الطاقة في كل من بريطانيا والنرويج والبرازيل للحضور كمراقبين، بهدف التأكد من عملية إرساء الامتيازات تتم بشفافية كاملة. وقد عبرت بعض الجهات التي تعتزم التقدم بعرض عن قلقها بخصوص شرط توافر مشاركة من الجانب النيجيري في الكونسورتيوم الذي سيتقدم بالعروض .

وطالبت الحكومة النيجيرية لفترة طويلة لأجل أن يكون للشركات النيجيرية دور كبير في القطاع النفطي، ولكن قد تم إحراز تقدم ضئيل في هذا الصعيد حتى الآن، ومع ذلك، أعلنت السلطات النيجيرية أنها سوف تأخذ في حسبانها معيار مدى المشاركة المحلية لدى حكمها على العروض المقدمة، إلى جانب الكفاءة المالية والفنية للجهات المتقدمة بالعروض

ويصر دوكورو على أن لا تقل حصة الشركات النيجيرية عن ١٠ ٪، موضحاً أنه سبق له وأن ناشد الشركات النيجيرية بالمشاركة بأن تكون جزءا من عملية العطاء، مع دفع رسوم ملائمة.

ووعد مستشار الرئيس لشؤون الطاقة آدموند دوكورو بأن تقدم الحكومة النيجيرية المساعدة للشركات الأجنبية التي ترغب في التقدم بعروض لكي تتعرف على الشركاء المحليين.

وعلى الرغم من قلق بعض الشركات الأجنبية من أن يضطروا إلى تحمل شركاء محليين لا تتوافر لدبهم الخبرة بالقطاع النفطي، إلا أن بعض الشركات الأجنبية التي أرست وجودا لها في قطاع النفط النيجيري، قد أعلنت عن أنها راغبة في العمل جنبا إلى جنب مع الشركات المحلية.

وعبر عن ذلك الناطق باسم شركة إستيت أويل النرويجية بقوله »نحن سنعمل جنبا إلى جنب مع الشركات المحلية بهدف نقل التكنولوجيا في أقصر فترة ممكنة.

وفي جهد الغرض منه الحيلولة دون قيام المستثمرين النيجيريين بالحصول على مقابل مادي نظير مشاركتهم في العروض، فإن الحكومة أعلنت أنها لن تسمح للشركات النيجيرية ببيع حصصها للشركات الأجنبية.

وهناك شرط آخر جوهري وهو مطالبة الجهات التي ستتقدم بعروض بأن تنتج أيه كميات من الغاز لبيعها على أسس تجارية. وعلى صعيد تطوير الإنتاج النيجيري من الغاز الطبيعي، فقد أعلنت الحكومة أنها متمسكة بحظر إشعال الغاز حتى حلول ٢٠٠٨ ومن المتوقع أن يصدر تشريعاً جديداً يتيح فتح قطاع الغاز لأطراف ثالثة، وذلك مع سعي الحكومة نحو التيسير على الشركات الصغيرة للاستفادة من ثروة الغاز في البلاد .

كما أعلنت اعتزامها إدخال بنود على العقود الجديدة تلزم الشركات على إنتاج الغاز وعدم إشعاله، ووفقا لدوكورو فإن مشاريع الغاز المختلفة التي هي قيد التطوير حالياً سوف تستهلك ٧٣ تريليون قدم مكعب طوال فترة عمرها وهو ما يوازي ٣٩ ٪ من احتياطيات الغاز في نيجيريا.

وقد أعلنت الحكومة النيجيرية أن التقدير الرسمي لاحتياطيات البلاد قد كسر مستوى ٣٥ مليار برميل خلال شهر مارس الماضي.

وقال نائب مدير وزارة الموارد البترولية جودوين بيلي إن منطقة حوض دلتا النيجر بمفردها تحتفظ باحتياطيات مقدارها ٣٠ مليار برميل . فيما يبلغ احتياطيات الحقول البحرية في المياه العميقة نحو ٥ مليارات.

وتولي الولايات المتحدة تولى أهمية خاصة للنفط في دول غربي القارة الإفريقية عموماً ونيجيرياً خصوصاً، حيث تنتج هذه المنطقة حاليا ٤,٥ ملايين برميل يومياً، ومن المتوقع أن تزداد قريباً إلى ٦ ملايين بحلول العام ٢٠٠٨، وهي بهذا تعتبر واحدة من أهم مناطق العالم إنتاجا للطاقة خاصة في ظل عدم استقرار الأوضاع في دول الشرق الأوسط.

وتأتي نيجيريا على رأس الدول الإفريقية التي تصدر النفط إلى الولايات المتحدة، حيث يحتل النفط النيجيري المركز الخامس بالنسبة لها بكمية تبلغ ١,٥ مليون برميل يومياً.

ويتوقع خبراء الطاقة الأميركيون وعلى رأسهم ديك تشيني نائب الرئيس الأميركي أن تقفز الواردات النفطية للولايات المتحدة من القارة الإفريقية من ١٥٪ في الوقت الحالي إلى ٢٥٪ خلال الأعوام القليلة المقبلة، وهو ما يوازي النسبة نفسها التي تستوردها واشنطن من نفط الشرق الأوسط.

وتنافس الدول الأوروبية أميركا على النفط النيجيري فمصالح الطرفين في مجال البترول والغاز الطبيعي بعيدة من التطابق والتآلف. فبريطانيا ترى أنها الأولى بالاستفادة من بترول نيجيريا لكونها كانت مستعمرتها لفترة طويلة يضاف إلى ذلك أن نيجيريا عضو في رابطة الكومنولث فضلاً عن كون شل البريطانية العالمية شركة من أقدم الشركات وجوداً في منطقة دلتا النيجر .

حيث آبار النفط النيجيري. وتذكر المصادر أن بريطانيا تعتمد على ١٠٪ من البترول النيجيري، ولذلك سيظل اهتمامها بهذه المنطقة قائماً. وقد قامت الحكومة البريطانية مؤخراً بتعزيز تعاونها الأمني مع نيجيريا وسمحت أبوجا بالقيام بدور تأمين المنطقة من خلال تعاون أمني بين بريطانيا ونيجيريا.

وبحكم كون نيجيريا واحدة من أكبر الدول الإفريقية إنتاجا للنفط وبحكم اعتزامها زيادة طاقتها الإنتاجية خلال السنوات المقبلة بنسبة تصل ٥٠٪، يتضح قدر الاهتمام الذي توليه الولايات المتحدة والدول الأوروبية بهذا البلد.

والذي يعبر عنه بعض الغاضبين النيجيريين من السياسات الغربية بمزيد من التدخل في الشؤون الداخلية النيجيرية في المستقبل.

أكدت أن المسألة الأمنية لا تمثل مشكلة كبرى

أفغانستان تدعو مستثمري الإمارات للاستفادة من فرص الاستثمار لديها

افغانستان/ وكالات

دعا مسؤولون حكوميون أفغان المؤسسات ورجال الأعمال العرب ومؤسسات القطاع الخاص إلى الاستثمار في أفغانستان مؤكدين ان هناك فرصا استثمارية وتجارية في مختلف القطاعات بدءاً من البنية التحتية والسدود والطاقة والاتصالات إلى قطاعات الطيران والمطارات.

وقال هدايت أمين أرسلا المستشار الأول لرئيس الجمهورية ووزير التجارة إن المسألة الأمنية لا تشكل عقبة كبرى أمام دخول الاستثمار الأجنبي إلى بلاده .

مؤكدا أنه وفقا لدراسة أجراها البنك الدولي فإن قضية الأمن تأتي في المرتبة الثامنة بين المشكلات والتحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية وفرص جذب الاستثمارات الخارجية وتأتي قبلها تحديات أخرى كتدهور البنية التحتية والطرق وتوفر الطاقة والكهرباء والاتصالات.

وحث المسؤول الأفغاني الشركات والمستثمرين العرب إلى ترك الخوف من هذه القضية وقال ان هناك فرصا هائلة للاستثمار في أفغانستان تكفلها قوانين استثمارية وتجارية في صالح المستثمر الوطني والاجنبي بالاضافة إلى حزمة اخرى من القوانين بصدد الصدور قريبا جدا.

وكشف أرسلا إلى ان حجم الاستثمار الاجنبي في بلاده حاليا يزيد على مليار دولار وقال: »للأسف فان نسبة مساهمة الاستثمار العربي والإسلامي من هذه القيمة ضئيل للغاية رغم كوننا ننتمي لأمة واحدة وفى رقعة جغرافية متقاربة«.

جاء ذلك في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر » التعريف بفرص التجارة و الاستثمار في أفغانستان « الذي عقد في فندق ابراج الإمارات تحت رعاية غرفة تجارة وصناعة دبي وينظمه مجلس العمل الأفغاني بحضور نحو ٤٠٠ رجل أعمال، كما شارك فيه عدد من المسؤولين الأفغان من بينهم الدكتور انور الحق أحدى وزير المالية والدكتور يوسف بشتون وزير التخطيط.

وبناء المدن والمهندس محمد صديق وزير المعادن والصناعة ومندوبون من البنك الدولى وبنوك عالمية اخرى. وقال وزير التجارة الأفغاني إنه خلال السنوات الاربع الماضية حدث نمو في الاقتصاد الوطني والناتج القومى بنسبة ٨٧٪ وبمعدل سنوي يصل إلى ١٥ ٪. وأكد أن بلاده تعتبر تجربة الإمارات باقتصادها المزدهر ومؤسساتها الحكومية الناجحة مثلا يجب ان يحتذي وأن حكومة بلاده مهتمة للغاية بالاستثمار الإماراتي في أفغانستان وتوليه أولوية كبرى.

من جانبه دعا معالي وزير المواصلات سلطان بن سعيد المنصوري مؤسسات القطاع الخاص الإماراتية إلى التوجه لتنفيذ مشاريع في أفغانستان مؤكدا ان هناك فرصا حقيقية في مختلف المجالات رغم ان الاقتصاد الأفغاني يمر بمرحلة انتقالية.

وقال ان العلاقات المتميزة التي تربط الإمارات بأفغانستان كانت ملموسة للغاية خلال مؤتمر اقتصادي كبير عقد منذ شهرين في كابول وشارك على رأس وفد إماراتي مشيرا إلى انه الوزير العربي الوحيد الذي زار أفغانستان على مدى العشرين سنة الماضية.

وأضاف: بعد هذه الزيارة لم أعد خائب الظن فلقد لمست استعدادا وحماسا كبيرين على كل المستويات لإحداث تغيير حقيقي وانهم هناك يعتبرون الإمارات مثلا يحتذى وهذا أمر مهم للشركات الإماراتية كي تذهب وتستثمر وسيكون من شأن ذلك دعم الاستقرار في هذا البلد الشقيق مؤكدا ان الإمارات تعد بوابة مهمة لأفغانستان وانفتاحها على العالم الخارجي.

وأضاف المنصوري: هناك فرص ضخمة للاستثمار في مجالات الطرق والمطارات والشحن الجوى مشيرا إلى رغبة السلطات الأفغانية في تخطيط وبناء كابول جديدة وقال هذه فرصة ملائمة للشركات العقارية وشركات المقاولات.

وأضاف المنصوري انه ناقش خلال الزيارة مع الرئيس الأفغاني حامد قرضاي العديد من مجالات التعاون وانه لمس تشجيعا كبيرا من قرضاي للاستثمارات الإماراتية في بلاده. وأضاف انه من بين القضايا التي تم مناقشتها دخول اتصالات للسوق الأفغاني وتطوير المطارات في مجالي الركاب والشحن.

مؤكدا ان هذه الأمور مهمة لنا في الإمارات ومن شأنها تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين كما توجد فرص جيدة امام البنوك الوطنية لتمويل المشاريع هناك مثلما توجد فرص امام شركات العقار في بناء وإعادة تأهيل المدن.

وقال وزير المواصلات ان هناك خطوات جارية الان لتنفيذ عدة مشاريع إماراتية سيتم تنفيذها في أفغانستان قريبا وسيتم الاعلان عنها في وقتها. وأكد ان قضية الأمن لا يجب ان تكون حائلا امام توجه الاستثمارات إلى هذا البلد مشيرا إلى انها ليست بالضخامة التي يتصورها البعض.

والقى عبد الرحمن غانم المطيوعي مدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي كلمة أوضح فيها دور المؤتمر في التعريف بالفرص التجارية والاستثمارية في السوق الأفغاني إلى جانب خلق قنوات اتصال جديدة بين الجانبين.

كما أشار إلى أن السوق الأفغاني بدأ يستعيد الاستقرار الاقتصادي والسياسي موضحاً ما يتمتع به الاقتصاد الأفغاني من مقومات مثل توفر الثروات الطبيعية من معادن وغاز وغير ذلك مما يمكنها من استقطاب المستثمرين للاستثمار حيث تملك فرصاً واعدة في المشاريع الزراعية والطرق وبناء السدود.

ومشاريع توليد الطاقة الكهربائية.وأعرب المطيوعي عن تطلعه إلى تطور العلاقة التجارية الثنائية بين دولة الإمارات وأفغانستان من خلال الجهود المبذولة بين الجانبين في خلق قنوات اتصال مباشرة بين الجانبين والتعاون الاقتصادي.

وتعزيز التواصل بين مجتمعات الأعمال في البلدين، كما استعرض ضرورة توقيع اتفاقيات اقتصادية مثل أتفاقية التعاون الاقتصادي، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي واتفاقية حماية الاستثمار لتعزيز فرص الاستثمار في أفغانستان.

وألقى المطيوعي الضوء على النمو الواضح في التبادل التجاري غير النفطي بين دبي وأفغانستان خلال السنوات الخمس الماضية حيث أوضح أن الأرقام تعكس مدى الاستقرار الذي تتمتع به أفغانستان.

فقد تضاعف حجم التبادل التجاري بين الجانبين من ٤٦٠ مليون درهم عام ٢٠٠٠ إلى ٨٧٣ مليوناً عام ٢٠٠٤، فيما بلغت واردات دبي ١٤,٢ مليون درهم في ٢٠٠٤ أما الصادرات فقد بلغت ١٤٢,٩ مليون درهم في حين بلغ قيمة إعادة الصادرات ٧١٥,٨ مليون درهم في ٢٠٠٤. وفي نهاية كلمته وجه عبدالرحمن المطيوعي شكره للمجلس الأفغاني على تنظيمه لهذا الحدث وكذلك السفارة والقنصلية العامة لأفغانستان لحرصهما على إبراز الفرص التجارية والاستثمارية في أفغانستان.

وقام بعد ذلك السفير الأفغاني لدى الدولة بإلقاء كلمة أعرب فيها عن أهمية هذا الحدث لأفغانستان موضحاً أن الحكومة الأفغانية ستكشف عن خطتها خلال نهاية الشهر الجاري كما أوضح أهمية الدور الذي يلعبه المجلس الأفغاني في تعزيز العلاقات التجارية.

وتبادل المعلومات حول الفرص الاستثمارية، كما أشاد السفير بالدور الكبير الذي قدمه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه لأفغانستان، كما تطرق إلى الخط الجوي بين الشارقة وكابول.

والذي يتوقع أن يبدأ الخدمة منتصف فبراير المقبل من خلال ٣ رحلات أسبوعية والذي سيدفع العلاقات بين الجانبين إلى آفاق جديدة وسيسهم في زيادة الحركة التجارية بين الجانبين.

واستعرض السفير الأفغاني العلاقات الإماراتية الأفغانية وقال انها جيدة للغاية.

مشيرا إلى ان بالإمارات نحو ١٠٠ ألف أفغاني يعملون في قطاعات عديدة تتراوح تحويلاتهم بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليون دولار سنويا. وأضاف انه تجرى حاليا مفاوضات مع شركات إماراتية للاستثمار في أفغانستان مشيرا إلى ان الحكومة الإماراتية تشجع هذا التوجه.

وأكد سيد جواد سفير أفغانستان في الولايات المتحدة على توفر فرص الاستثمار في بلاده وقال ان لدينا رغبة كبيرة في تطوير بلدنا واحداث تنمية شاملة به بمساعدة وتعاون المجتمع الدولي.

مشيرا إلى ان هناك عددا من التحديات والمشكلات الحالية التي تعاني منها أفغانستان على رأسها عدم توفر الطاقة والكهرباء ورأس المال اللازم للتمويل والفساد وصعوبة العمل.

بالإضافة إلى عنصر الأمن. ورغم هذا يحقق الاقتصاد الأفغاني نموا سنويا بنسبة ١٥٪ واعتبر ان هذا شيء طيب وسط هذه الظروف ونعمل حاليا على فتح اسواق جديدة.

وتحدث محمد إبراهيم رئيس مجلس العمل الأفغاني خلال المؤتمر حيث أوضح دور المجلس في الترويج للفرص التجارية والاستثمارية في أفغانستان من خلال الدور النشط الذي يلعبه أعضاء المجلس والعلاقات التي يملكها المجلس.

موضحاً أن أفغانستان في مرحلة إعادة بناء وتملك فرص كبيرة للاستثمار في قطاعات اقتصادية مختلفة من أهمها مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية والطاقة.

وقام رئيس مجلس العمل الأفغاني خلال المؤتمر بتدشين الموقع الجديد للمجلس على شبكة الانترنت والذي يقدم معلومات متنوعة حول أفغانستان تهم رجال الأعمال والمستثمرين، ويتوقع أن يخدم شريحة كبيرة من المهتمين بالدخول إلى السوق الأفغاني.

وتناول المؤتمر ثلاثة محاور هي الاستثمار في أفغانستان، المصارف والتمويل، وكذلك التحديات والفرص، وتحدث في المحور الأول (الاستثمار في أفغانستان) وزير المناجم والصناعة والرئيس التنفيذي لهيئة دعم الاستثمار في أفغانستان الدكتور عمر زاخيلوال ونائبه سليمان فاطمي ونائب وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية محمد سايكال.

أما المحور الثاني المصارف والتمويل فقد تحدث فيه كل من وزير المالية معالي أنور الحق اهادي وعدد الرؤساء التنفيذيين في المصارف ومؤسسات التمويل الأفغانية، بينما تحدث في المحور الثالث للمؤتمر.

وهو التحديات والفرص كل من وزير تطوير الأرياف المهندس يوسف باشتون و رحمان حبيب المستشار الأول لوزير الزراعة والأغذية وعدد من المسؤولين والقانونيين في أفغانستان.

الأحوال الجوية

الاثنين ٢٣/١/٢٠٠٦م

المدينة	العظمى	الصغرى
[illegible]	[illegible]	[illegible]

المدينة	العظمى	الصغرى
[illegible]	[illegible]	[illegible]

مفكرة

المدينة	العظمى	الصغرى
[illegible]	[illegible]	[illegible]

المدينة	العظمى	الصغرى
[illegible]	[illegible]	[illegible]